

يتجه إلى الدول العربية، والميزان التجاري اللبناني يعاني عجزاً مع كل دول العالم باستثناء الدول العربية.

ثالثاً — مخاطر علاقات السلام

إن أي خلل في العلاقات مع الدول العربية، وخاصة من ذلك النوع الذي قد يترتب عن توقيع لبنان لأي شكل من علاقات السلام مع إسرائيل، سيكون له نتائج كارثية على الوضع الاقتصادي في لبنان، وبالمقابل لن تكون السوق الإسرائيلية هي البديل عن الأسواق العربية لسبب جوهري، وهو أن إسرائيل نفسها تبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها الصناعية والزراعية بل إن إسرائيل تطمح، وهي تملك المؤهلات اللازمة، لسرقة مركز لبنان على صعيد تقديم الخدمات للعالم العربي. فإما البدي يمكن أن يعود مرفقاً حيفاً، وقد عاد جزئياً، بعد إحلال السلام أو الاستسلام لافرق في المنطقة، إلى لعب الدور الذي كان له في الأربعينات كمرفق تجاري للمشرق العربي على البحر الأبيض المتوسط؟

ويرى الدكتور إلياس سابا أنه على صعيد دور لبنان الاقتصادي العربي فإن أهم ما يؤثر في ذلك هو نوع التسوية السياسية لمشكلة الشرق الأوسط والمضمون الاقتصادي لهذه التسوية، ويعتقد سابا «أن أسوأ ما يمكن أن يؤثر على دور لبنان الاقتصادي في المجموعة العربية هو أن تشتمل تسوية أزمة الشرق الأوسط على علاقات تجارية طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، وسبق أن قلت علناً في منتصف السبعينات أن مصلحة لبنان والدول العربية تكمن، دون لبس، في رفض الصلح الاقتصادي مع إسرائيل مهما كانت عناصر التسوية السياسية معها».*

إن شمة خطراً أكيداً في المدى البعيد يتمثل في الدور الاقتصادي الذي تطمح إليه إسرائيل في المنطقة، وهو دور منافس بالطبع للدور التقليدي الذي أضطلع به لبنان حتى الآن. ومن المعروف أن لبنان كان من الوجوه الموضوعية قد إستفاد على الصعيد الاقتصادي من قيام دولة إسرائيل، وقد عكست كتابات ميشال شيحا خلال الأربعينات والخمسينات عمق مخاوف البورجوازية اللبنانية من نشوء أوضاع تسمح لإسرائيل بلعب دور اقتصادي بارز في هذه المنطقة من العالم، وإذا كانت أوساط البورجوازية اللبنانية قد أبدت إرتياحها، في مرحلة أولى، للعدوان الإسرائيلي، إعتقاداً منها بأن الجيش الإسرائيلي سيعود أدرجه فور تخليصها من «الغرياء»، فإن الأيام القادمة ستثبت، على الأرجح، أن هذه الحسابات في غير محلها، وأن البورجوازية اللبنانية ستخسر جزءاً من دورها

* بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥، ألقى الدكتور إلياس سابا محاضرة في الكويت بمقر جمعية الخريجين تحت عنوان: الجوانب الاقتصادية للتسوية السلمية، وقد نشر نص المحاضرة في مجلة «دراسات عربية»، العدد رقم ٢، ١٩٧٥. ولا تزال هذه المحاضرة تحتفظ بأهمية راهنة، وللتدليل على أهميتها نشرنا إلى أنها كانت مصدراً لمجموعة من المقالات الصحفية المحورة ومنها على سبيل المثال، مقال إميل خوري: من الصلح السياسي إلى الصلح الاقتصادي، النهار العربي والدولي، ٢٢/٤/١٩٧٩، ومقال إسرائيل تخطط لإستيعاب الأسواق العربية، الطليعة الكويتية، ٢٨/٤/١٩٨٢، بدون توقيع.